المقدمة

الحمد لله..

حمدًا كثيرًا.. دائمًا أبدًا.. على ما يحب ربنا؛ لجمال ذاته، وكمال صفاته، وحسن أسمائه، وعميم نعمه.

ما حمده حامدٌ إلا بنعمته حَمَد! ولا جحده جاحدٌ إلا استحالَ وجهُ نعمتِه عليه بلاءً يوجب عقوبتَه.. وشاهدًا تنقطع به عنه معاذيرُه!

اللَّهُمَّ فاجعلنا لك من الذاكرين، ولنعمائك وآلائك من الشاكرين، واجعلنا اللَّهُمَّ من أهل هدايتك، الذين انتفعوا بما أودعته في كتابك.. وفي جنبات خلقك.. من دلائل إلهيتك.. وشواهد مجدك.. فما زالوا يتقربون إليك.. ويتذللون بين يديك.. حتى جعلتهم في خاصتك.. وآويتهم إلى كنفك.. وأنزلتهم منازل المقربين منك.. مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.. وحسن أولئك رفيقًا.

ثم الصلاة والسلام على إمام الحامدين، نبينا محمد خاتم النبيين، وعلى إخوانه المرسلين، وآله الطيبين، وصحبه الأكرمين، وعلى التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن من مآثر المسلمين العظيمة، وإبداعاتِهم التي فاخروا بها قرونًا طويلة: منهج نقد الأخبار الذي وضعه أئمة النقد من المحدثين؛ لحفظ السُّنَّة النبوية، حين رأوا أخطارَ ضياعها واختلاطها بغيرها شاهدة.

وظل أولئك الأئمة النقاد المحدثون (هم) موضعَ إعجاب الأُمة على مرِّ القرون.

ثمّ وصل الأمر إلى زماننا.. فتجددت التحديات، وانفتحت سبل التواصل بين العالمين، حيث انقاد الناس للعلم، فتقابلت الآراء المختلفة، وتلاقت العلوم والمعارف، وتشارك الجميع في مؤسسات التعليم الحديثة، وفَتَحت الدراسات البحثية أبوابًا مشرعة أمام الباحثين عن الحقيقة، تولج خلالها طلاب العلم والمعرفة، وركب فيها كلٌ ذَلولَه، وكان شعار تلك المؤسسات هو الإنصاف والموضوعية، ونودي في أسوقها بتجديد النظر في الأقوال المخالفة، والتخلي عن قيود المألوف (القديم) إلا ببينة.

هنا فُتح الباب للنظر والمقارنة بين (الحديث) و(القديم) أمام الباحثين.

وكان بين طلاب المعرفة من يطلب الحقيقة ليتبعها، وبينهم

من يطلب المصلحة ليغتنمها؛ وإنما يتخذ البحث عن الحقيقة مطيةً يتوصل بها إلى مآربه، والحقُّ أنّ هذين القسمين من طلاب العلم موجودان منذ القدم، إلا أن الزمان تجدد بقسم ثالث من الطلاب لم تعهد البشرية وجودَه من قبل على النحو الذي وجِدَ به في هذا الزمان، قسمٌ يطلب الحقيقة ليثبتها دون التزام باتباعها! فتراه يعترف بالحق ويدافع عنه ولا يرى أنه مقصرٌ في ترك اتباعه.

وكان لهذا القسم التقاء كبيرٌ مع أهل الإسلام في البحث عن الدليل، والإنصاف في إثبات الحقيقة، ومقارعة الخرافة، وأثرٌ كبيرٌ في تتميم وضع مناهج البحث العلمي التي تعصم الباحث عن الخروج من الموضوعية.

وكان من تلك المناهج البحثية: المنهج النقدي التاريخي (الاسترادادي)، حيث توافقت الجامعات العلمية والمراكز البحثية على جدواه في النقد التاريخي، وفعاليته العالية في البحوث والدراسات.

من هنا تساءل كثيرٌ من الأساتذة والباحثين عن جدوى تطبيقه على تاريخ السُّنَّة المشرفة ورواياتِها؟

وتغايرت الآراء حيال ذلك، فمن قائل بصحة تطبيقه واحتمال جدواه، وقائل بعدم صلاحيته للتطبيق على تاريخ السُّنَّة المشرفة.

وبرز جراء هذا القول (التساؤل الحتمي): لماذا هو صالحٌ للتطبيق في سائر التواريخ إلا تاريخ السُّنَّة المشرفة ورواياتها؟

وبرز تساؤل آخر عن إمكانية نقد تاريخ السُّنَّة المشرفة بمناهج متعددة، وساهم في تسويغ هذا التساؤل رواجُ فكرةِ احتمال اختلاف مناهج النقاد المحدثين في نقد روايات السُّنَّة.

وفي غضون ذلك تعالت أصواتُ قومٍ بالمطالبة باستعمال أداة العقل ـ التي فضل الله بها الإنسان ـ في نقد روايات السُّنَّة، وكأنّ المحدثين كانوا ولا عقول لهم! أو كأن نقاد المحدثين كانوا يستعملون عقولهم في كل شيء؛ فإذا ما حان وقت نقد الحديث: أغلقوا عقولهم.. فتكلموا (بما لا يُعقل)! ثم تابعتهم الأمة كلها قرونًا متطاولة على ذلك! ولم يلحظ عقلاءُ الأمة في سائر العصور غيابَ العقل عن تلك العملية النقدية التي أُعجِبَتْ بها أمتُهم أيما إعجاب!

وفي أثناء كل ذلك كان غيابُ درس الحديث المتخصص وندرةُ العارفين بأعماق النقد الحديثي ودقائقه سببًا أكيدًا في التباس الأمور وتكاثر التساؤلات وتوالي الطعون وتأخر الإجابات.

وتلاشت في الأوساط العلمية (الموضوعية) مراعاةُ المزية العظمى التي اختص بها نقاد الحديث في عصر الرواية عن غيرهم عند كثيرين، فلم يحسبوا لأئمة النقد أنهم عاصروا تلك الروايات وعايشوا رواتها، وشاركوا فيها، وأنهم انقطعوا للحديث وقت روايته، وتخصصوا فيه، وتتبعوا طرقه، فعرفوا مخارجه، ووقفوا على متابعاته، ونسخه، ومشهوره وغريبه، وتكاملوا في نقد رواته ومروياته!

فقال قوم: ليس للمحدث الناقد الذي عاصر الرواية فضلٌ على من طَبّق منهج المحدثين ممن جاء بعد زمن الرواية، فالكل يصدر عن منهج واحد، والمتأخر حَصَل له من المعرفة المتراكمة ما لم يحصل للمتقدم، وكم ترك الأول للآخر.

وفي منبرٍ آخر قال قومٌ من المنشغلين عن الحديث النبوي المتشككين فيه: ليس لنقاد المحدثين فضلٌ على غيرهم في نقد روايات السُّنَّة، سواءٌ في ذلك متقدمهم الذي عاصر الرواية ومتأخرهم الذي مارس النقد وفق المنهج الحديثي، إذ ليس منهجهم بلازم لغيرهم أصلًا؛ فلا بأس بمخالفته، وقد يكون غيرُه أجودَ منه، وقد يكون تعدد المناهج مفيدًا في النقد ومثريًا له.

وتكاثرت الأطاريح والأفكار والتساؤلات والدعاوى العريضات.

وتكلّم الجميع في المسألة، من يحق له بحسب الخبرة والمعرفة أن يتكلم، ومن يجب عليه أن يكون من الصامتين.

وقد جاءنا عن نقاد الحديث رحمهم الله أنهم كانوا يعانون من تدخل من ليس له خبرةٌ بالحديث ونقده فيما لا خبرة له به، وأنهم قالوا مرارًا وكرروا كثيرًا: علمُنا بالحديث تخصصٌ وخبرةٌ وطولُ ممارسة؛ كعلم الصائغِ والجوهري: بالذهب والجوهر؛ جيدِه وبهرجه، وأكّدوا على لزوم التخصص وطول الممارسة من أجل فهم دقيق مسالك نقاد الحديث.

فقد عانى القوم في وقتهم من غير المتخصصين في نقد

الحديث معاناة عظيمة، وكانت أكثر معاناتهم من فقهاء زمانهم وأذكياء أقرانهم!

قال عبدُ الرحمٰن بن أبي حاتم[1] (٣٢٧هـ): «سمعت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٧٥هـ) يقول: جاءني رجل من جِلَّةِ أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفترٌ؛ فعرضه عليَّ.

فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أنّ هذا خطأ، وأنّ هذا باطل، وأنّ هذا كذب! أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟!

فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أنّ هذا خطأ وأنّ هذا الحديث باطل، وأنّ هذا الحديث كذب.

فقال: تدعي الغيب!

قال قلت: ما هذا ادعاء الغيب.

قال: فما الدليل على ما تقول؟

---

(١) أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم صاحب كتاب العلل وكتاب الجرح والتعديل، وكلاهما أصلٌ في بابه، أخذ العلم عن أبيه أبي حاتم الرازي وخاله أبي زرعة الرازي وغيرهما من أئمة النقد. وهو من مشاهير المحدثين.

قلت: سل عما قلتُ من يحسن مثل ما أحسن، فإنْ اتفقنا علمتَ أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم.

قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟

قلت: أبو زرعة.

قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟

قلت: نعم.

قال: هذا عجب!

فأخذ فكتب في كاغَد[1] ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت أنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت أنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت انه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت أنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما.

فقلت: ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارًا نبهرجًا[2] يُحمل

(١) الكاغَد: بفتح الغين، ويقال له الكاغَذ والكاغَط أيضا، وهو: القرطاس، فارسيٌّ معرب. تاج العروس للزبيدي مادة: (كغد، كغذ، كغط: بالطاء المهملة).

(٢) النَبَهْرَج: ويقال له البَهرج أيضًا، فارسيٌّ معرب أصله الرديء من الدراهم، وتوسع العرب في إطلاقه على: الرديء من كل شيء، فقالوا: أرض بهرج، ونحوها. الجمهرة لابن دريد (باب الباء والحاء).

إلى الناقد فيقول: هذا دينارٌ نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بُهرج هذا الدينار؟ قال: لا. فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا. قيل فمن أين قلت أن هذا نبهرج؟ قال: علمًا رُزقتُ، وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك.

قلت: فتحملُ فصّ ياقوت إلى واحد من البُصراء من الجوهريين؛ فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علمٌ رُزقتُ، وكذلك نحن رُزقنا علمًا لا يتهيأ لنا أن نُخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه»[1].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣١٥).

وهذا الذي قاله أبو حاتم عن الحديث قال نحوه نقاد الشعر عن الشعر، وهو ما يدعو لاحترام التخصص وعدم الخوض في الشيء إلا بعلم، وخاصةً النقد؛ فإنه لا يقبل إلا من كبار المتخصصين، قال صاحب المزهر: «وللشِّعر صناعة وثقافة يعرفُها أهلُ العلم، كسائر أصناف العلم والصناعات: منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان. من ذلك: اللّؤلؤ، والياقوت، لا يُعْرَف بصفةٍ ولا وزْن دون المُعاينة ممن يُبْصره، ومن ذلك الجهبذة؛ فالدِّينار والدرهم لا يعرف جودتُهما بلونٍ ولا مسّ ولا طِراق ولا جَسّ ولا صفة، ويعرفُه الناقد عند المُعاينة فيعرف بَهْرَجها وزائفها، ومنه البُصْرُ بغريب النّخْل، والبصر بأنواع المتاع وضروبه، واختلاف بلاده، وتَشَابه لونه ومسه وذرعه، حتى يضافَ كلُّ صنف منها إلى بلده الذي خرج منه، وكذلك بُصر الرقيق والدابة وحسن الصوت؛ يعرفُ ذلك =

قال أبو محمد (معلقًا على كلام أبيه): «تُعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلّف عنه في الحُمرة والصفاء عُلم أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة عُلم أنه زُجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم»[1].

وهذا الذي شرحه أبو محمد إنما أراد به تقريب المسألة.. (فقط)، فلو أن غير الجوهريين أرادوا التفريق بين الدنانير بالنظر إلى الحمرة والصفاء ما استطاعوا إلا بعد ملازمة التخصص زمنًا كافيًا لبناء المعرفة النقدية لديهم، وكذلك الروايات[2]، فلا يمكن لغير المختصين في الحديث أن يطبقوا هذه القواعد والقوانين التي ذكرها المحدثون كما طبّقها نقاد المحدثين أنفسُهم.

= العلماء عند المعانية والاستماع له بلا صفة ينتهي إليها ولا علم يُوقَف عليه، وإنّ كثرة المداومة لتعين على العلم به، فكذلك الشِّعْر يعرفُه أهلُ العلمِ به.

قال خلّاد بن يزيد الباهلي لخلف بن حيّان أبي مُحْرِز ـ وكان خلاد حسنَ العلم بالشعر يرويه ويقوله ـ: بأيّ شيء تردّ هذه الأشعار التي تروي؟ قال له: هل تعلم أنت منها ما إنه مصنوعٌ لا خيرَ فيه؟ قال: نعم. قال: أفتعلم في الناسَ مَن هو أعلمُ بالشعر منك؟ قال: نعم. قال: فلا تُنْكر أن يعْلموا من ذلك ما لا تَعْلَمُه أنت.

وقال قائل لخلف: إذا سمعتُ أنا بالشعر واستحسنتُه فلا أبالي ما قلتَه أنتَ فيه وأصحابك. قال له: إذا أخذتَ أنت درهمًا فاستحسنته فقال لك الصَّرَّاف: إنه رديء، هل ينفعُك استحسانك له؟!». (المزهر للسيوطي: نوع معرفة المصنوع).

(١) المصدر السابق (١/ ٣١٧).

(٢) قال الخطيب البغدادي: «... وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله في القلوب بعد طول الممارسة والاعتناء به»، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٨٢).

ومن أجل ذلك كله؛ وجب على المتخصصين في النقد الحديثي أن ينهضوا لبيان منهج نقدهم، وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، ويجيبوا على التساؤلات السابقة التي أصبحت تتردد على ألسنة الباحثين عن الحقيقة، وألسنة المتظاهرين بالبحث عنها، على حد سواء.

ولم أقف (في حدود علمي) على كتاب يُبرز الصورة الكاملة لمنهج المحدثين في نقد الأخبار، ويبين (بوضوح) علاقته بمناهج النقد التاريخي الأخرى.

فاستخرت الله في كتابة هذا البحث، متوخيًا الإنصاف والتجرد للحقيقة دون استباق الدراسة بتبني حكم أو تصور ثم الاستدلال له. متخذًا منهج الافتراض واختبار صحة الفرضية في كثير من فصوله ومباحثه.

وقد جاء بناء البحث في نهايته وفق الخطة الآتية:

- **المقدمة، وفيها بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطته.**
- **الفصل الأول: المرجعية في النقد التاريخي.**

المبحث الأول: تطور النقد التاريخي.

المبحث الثاني: الأسس النقدية بين منهج المحدثين ومناهج نقد التواريخ، وفيه مطالب:

المطلب الأول: الاحتياجات الأساسية المطلوب توفرها في الناقد.

المطلب الثاني: بداية انطلاق النقد في جميع المناهج والمحاولات النقدية التاريخية.

المطلب الثالث: الأساس الذي قام عليه منهج المحدثين وموقف المناهج التاريخية منه.

المبحث الثالث: قوانين المحدثين (النقدية) في ميزان النقد التاريخي.

ـ الفصل الثاني: أدبيات منهج النقد التاريخي الاسترادادي وعرضها على منهج المحدثين.

تمهيد: منهج النقد التاريخي (الاسترادادي).

المبحث الأول: أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي.

المبحث الثاني: عرض أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي على منهج المحدثين.

ـ الفصل الثالث: طريقة بناء المحدثين لمنهجهم النقدي الخاص:

التمهيد.

المبحث الأول: جهود المحدثين في توفير الأدوات اللازمة لتجويد النقد.

المبحث الثاني: بناء المحدثين منهجَهم النقدي وتكميله، وبه مطالب:

المطلب الأول: تأسيس المنهج النقدي.

المطلب الثاني: إنتاج القانون النقدي عند المحدثين.

المطلب الثالث: تكميل جزئيات (القانون النقدي):

المطلب الرابع: توفير الوسائل المساعدة على استمرار دقة النقد بعد عصر الرواية.

المبحث الثالث: التوصيف الإجمالي لمنهج المحدثين النقدي.

ـ الفصل الرابع: المرتكزات التي وحّدَت منهج المحدثين وجودته:

المبحث الأول: ارتكازهم على قضايا فطرية متفق عليها.

المبحث الثاني: ارتكازهم على الاستقراء الكافي ورصد الحيثيات.

المبحث الثالث: ارتكازهم على المقارنات والموازنات بين الروايات والرواة.

المبحث الرابع: ارتكازهم على استراتيجيات محكمة في بناء تاريخ السُّنَّة ونقده.

المبحث الخامس: ارتكازهم إلى مرجعية حاكمة للنقد.

المبحث السادس: ارتكازهم على التخصصية في تقديم الخدمة التفصيلية.

ـ الخاتمة، وبها أهم النتائج والتوصيات.

ـ مسرد المصادر والمراجع.

ـ دليل الموضوعات.

هذا.. وقد ابتدأت هذا البحث بالخطة المعدة له، وفق ما تقتضيه طبيعته من منهجية بحثية، تناسب الموضوعية والحياد في الدراسة.

وقد سهَّلَ لي اختصاصي بعلوم الحديث ونقده الوصول إلى المعلومات التي أحتاجها من بين جميع المصادر والمراجع الحديثية المهمة في التخصص، والتي اكتسبتُ المعرفة بها من خلال تلك الخبرة.

واخترت أن تكون مراجعي في «المنهج التاريخي الاسترادادي»، هي الكتب الأصيلة فيه، والتي لا تزال مراجعه الأولى، وأهمها:

كتاب: «المدخل إلى الدراسات التاريخية» للمؤرخين الفرنسيين (لانجلو وسينوبوس). وهو المرجع الأول الأساس إلى اليوم في الدراسات التاريخية، كتباه باللغة الفرنسية، ونقله إلى العربية: الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، ضمن مجموع «النقد التاريخي» له.

كتاب: «مناهج البحث العلمي»، للدكتور عبد الرحمٰن بدوي، وتأتي أهميته في أنه وصَف مناهج البحث العلمي الأساسية، ومن بينها منهج البحث التاريخي، فناسق بينها، ووضع المعالم الرئيسة في فروقاتها. وله أهمية أخرى كونه من الكتب العربية الأصيلة في وصف مناهج البحث العلمي، وعنه نَقَلَتْ أكثرُ الكتب العربية بعد ذلك.

كتاب: «مصطلح التاريخ»، للدكتور أسد رستم، وتأتي أهميته من جهة كون مؤلفه ممن دَرَسَ هذا المنهج في بلاد الغرب، ودرّسه باللغة الغربية، ثمّ ألف فيه هذا الكتاب باللغة العربية، فهو كتاب صادر من خبير ممارس.

واستخرجت من أعطاف كتاب «المقدمة» لابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ معالم المنهج النقدي التاريخي الذي بشر به، وزعم أنه لم يسبق إليه.

وأضفت إليها أيضًا كتاب: «مفهوم التاريخ»، لعبد الله العروي، وتأتي أهميته من جهة إلمام مؤلفه بعلم التاريخ وتطور دراساته في الغرب، وفي المدرسة الإسلامية، وعمقه، وتحليلاته واستنتاجاته. فهو مرجعٌ مهمٌ في بابه.

وأما الدراسات السابقة في بيان منهج المحدثين في النقد، فقد سعيت جاهدًا أن لا تفوتني دراسة ولا بحث ولا مقالة؛ مما له تعلق مباشر بوصف منهج المحدثين، أو علاقته بالمنهج الاسترادي التاريخي إلا واطلعت عليها، وقد أوردت مراجعي منها في مسرد المصادر والمراجع.

وأخيرًا فإن هذا البحث جهدٌ آدمي، ينتابه النقص والخطأ كما هي عادة إنتاج البشر، وقد سعيت جهدي أنْ أكمله بمزيد من القراءات والمراجعات، وعرضتُه على بعض أكابرِ من أثقُ فيهم من إخواننا المختصين في الدراسات الحديثية والتاريخية، فأبدوا ثناءهم على مجمله، وآراءهم في بعض ثناياه، فكانت موضع

الاستفادة والمراجعة والتدقيق، فأسأل الله ﷻ أن يجزيهم على تعاونهم جزيل الثواب؛ فلا زلت أومن بقول النبي ﷺ: «**صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده**»[1]، وكذلك سائر الأعمال الصالحة؛ لا يزيدها التعاون والتشارك إلا زكاءً وجودة.

والمأمول من جميع إخواني المختصين؛ ممن سوف يقع له هذا الكتاب، أن يدل على ما يرى تتميمه فيه، فلسنا جميعًا إلا فريقًا واحدًا في خدمة العلم، وأهله.

اللَّهُمَّ إني أسألك بكل ما سألك به نبيك محمد ﷺ وإخوانه الأنبياء، أن تفتح لهذا البحث سبيل تحقيق الحق، وتحرير الخلاصات المهمة فيه، وحسن العرض، وجودة المقارنات؛ ليكون مرجعًا في بابه، شاهدًا لأولائك الأئمة الثقات بما يستحقون من إشادة وإجلال، فاتحًا لأتباعهم طريق الحق في اتباعهم؛ إنك على كل شيء قدير[2]!

---

(١) حديث صحيح، أخرجه: أبو داود (٥٥٤)، والنسائي (٨٤٣)، وغيرهما.

(٢) وكان الفراغ من تبييضه ليلة الجمعة ٢٤/ ١٢/ ١٤٣٣هـ.